الحوكمة المائية خيار استراتيجي لتنمية الموارد المائية في محافظة ديالى

المفتاح : الحوكمة ،المائية ،ديالى

البحث مستل من اطروحة دكتوراه

م. م. سارة عبدالله حسون ا.د. عبد الأمير عباس الحيالي

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

Sara_abdullah30@yahoo.com Dr. Abdulamir @yahoo.com

الملخص

تناولت هذه الدراسة حوكمة الموارد المائية في محافظة ديالى اضافة الى تشخيص وتقييم استراتيجية حوكمة الموارد المائية في المحافظة باعتبارها عنصر هام للتنمية المستدامة ، ولقد خلصت الدراسة ان الموارد المائية تعد من اهم القضايا التي شغلت الرأي العام على المستوى المحلي والوطني بهدف تمكين واستمرارية الاستخدام المستدام والامثل للموارد المائية ، اما على الصعيد الوطني فقد سنت الحكومة مجموعة من القوانين والتشريعات لحماية الموارد المائية ، اذ سمحت بالإدارة الفعالة لاستخدام الموارد المائية بما يتوافق مع اتجاهات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية النظم الايكولوجية الطبيعية ، تجسدت في تطور مؤشرات الامكانيات الهيكلية للموارد المائية وتعزيز مستوى الخدمات ، اما بعد عام ٢٠٠٣ اصبحت هذه القوانين والتشريعات الخاصة بالمياه وتطبيقها حبراً على الورق بسبب الفساد الاداري وضعف البنية التحتية المؤسساتية وتردي في انظمة حوكمة المياه وانعكس ذلك من خلال التخصيص غير المتساوي لمصادر المياه والهدر في الاستخدام وزيادة مستويات التلوث وغياب الشفافية وعدم كفاءة في خدمات المياه ، واصبحت حوكمة وادارة الموارد المائية امراً لا مفر منه من اجل تحقيق احتياجات الحاضر والمستقبل بطريقة مستدامة اضافة الى ضمان حماية البيئة .

مشكلة البحث

- ما مدى امكانية تطبيق حوكمة مائية فعالة في محافظة ديالى انطلاقا من السياسات المائية التي اتبعتها المؤسسات ذات الصلة بالمياه لإدارة مواردها المائية واستدامتها ؟

فرضية البحث

- وتنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها :

- يمكن توظيف واستثمار الحوكمة بعملياتها المختلفة الاوجه في حل ازمة المياه وتحقيق ادارة متكاملة للموارد المائية في محافظة ديالى .

هدف البحث

- تهدف الدراسة الى تنمية الموارد المائية واستدامتها من خلال الترشيد واستخدام الطرق الحديثة في الزراعة ورفع الثقافة والوعي المائي لدى المواطنين في المحافظة على المياه من الهدر والتلوث وتحقيق العدالة في توزيع المياه على المواطنين وتحقيق المساءلة في جعل الحكومة اكثر انفتاحاً وقابلية للمساءلة اما الشعب. وحق المواطنين في الاطلاع على المعلومات الخاصة بالمياه واستخدامها ضد سوء الادارة والفساد الحكومي ، فبالمزيد من الانفتاح والشفافية في عملية اتخاذ القرار يمكن للمواطنين تحسين الثقة في السلطات المحلية والمركزية.

المقدمة

تعد المياه مورداً نفيساً يتناقص باستمرار ويزداد التنافس حوله في كل انحاء العالم في الوقت الذي نجد ان هذا المورد شرط اساسي لاستمرار حياة الانسان ومختلف الكائنات الحية وضروري لممارسة واستمرار كافة الانشطة التنموية ، وبدون الماء لا توجد حياة ابد في هذا الكون ، ومنذ بدء الحياة على وجه الارض خلق الماء لتتم الحياة وتستمر فالماء ليس مانحاً للحياة فحسب بل ان كل شيء حي هو من الماء قال الله جل جلاله (وجعلنا من الماء كل شيء حي افلا تؤمنون (سورة الانبياء ٣٠)) وان كمية المياه الموجودة فوق هذا الكوكب ثابتة كما يقول الله في كتابه الكريم (والذي نزل من السماء ماءً بقدر فأنشرنا به بلدةً ميتاً كذلك تخرجون (١١، الزخرف)) (١)وعلي الرغم من تغطية المياه لأكثر من ثلاثة ارباع الكرة الارضية اي نسبة ٧٥% من سطح كوكبنا ، الا ان الصالح منها للاستعمال قليل بالنظر لتزايد الحاجة اليها ، ويقدر الحجم الكلي بحوالي (١،٣٨٤) مليون كم٣ منها حوالي(٣٦) مليون كم٣ مياه عذبة ، فكمية المخزون الكلي للمياه كبيراً الا ان(٩٧ %)من هذا الحجم موجود في البحار والمحيطات و(٠٢ %)مجمد في الطبقات الجليدية وبذلك فلم يبقى سوى (٠١ %) توزع على الانهار والمسطحات المائية الداخلية غير المالحة التي يحتاجها الانسان في تلبية مختلف حاجاته ، وان هذا المورد ليس موزعاً بشكل متجانس وتعاني بعض المناطق من قله تواجده مقارنة بالمناطق الاخرى.(٢) لذا يتطلب ترشيده والمحافظة عليه ، اذ تم ارساء

مبادئ الادارة المتكاملة للموارد المائية وقبولها في المؤتمر العالمي للمياه والبيئة الذي عقد في دبلن في ايرلندا عام ١٩٩٢ والتي تنطلق من فهم ان المياه مورد طبيعي محدود سريع التأثر وضروري لاستمرار الحياة(٣).

اذ ان الحوكمة الجيدة تعزز التوزيع العادل للمياه بين المستخدمين مع ضمان حماية "التراث المشترك للامة" (قانون المياه لسنة ١٩٩٢) حيث ينبغي ان تسمح لجميع الاطراف للتعبير عن آرائهم والاستماع اليهم وفي نفس الوقت يجب ان تكون اطار لحماية البيئة ، ففي غياب حوكمة عامة فعالة لإدارة الترابط بين مجال السياسة ومستويات الحوكمة ، ويواجه صناع القرار العديد من العقبات في تنفيذ وتطوير الاصلاحات في قطاع المياه (٤).

ومن هنا تولدت قناعة ضرورة تحسين الموارد المائية والخدمات المتعلقة بتوفيرها من اجل تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية على نحو مستدام ودون الاضرار بالبيئة ، مما يتطلب ضرورة تحسين حوكمة المياه ، اي تحسين عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالمياه والمحافظة عليها باعتبارها شرط نجاح اساسٍ لضمان الرفاهية للجميع وتحقيق النمو الاقتصادي والحفاض على الكوكب الازرق ، أضافة الى تعزيز السلام والاستقرار .

١-ما المقصود بمصطلح الحوكمة

يشتق لفض الحوكمة في اللغة من المصدر الثلاثي حكم وحكم الشيء او احكمهُ اي منعة من الفساد ، وهذا مايتطلبه من الالتزام والانضباط والسيطرة بوضع القواعد والضوابط التي تحكم السلوك وبصورة تضمن ادارة وقيادة ورقابة منضبطة حازمة ، وهذا المصطلح جديد في اللغة العربية ووضع في مقابل اللفظ في اللغة الانكليزية (governance) ، حيث ان الحوكمة ظهرت في السياق المعاصر للتطور الدلالي والاشتقاقي الذي ظهرت فيه العولمة والحوسبة لذا يعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم الواسعة التي لها العديد من التعريفات والدلالات الخاصة بها . [٥] وضهر مصطلح الحوكمة او الحاكمية في عام ١٩٣٧ في بحث بعنوان (the nature of the firm) والذي انجز من قبل طرف (Ronald coase) واليوم نجد ان الحكم الرشيد له العديد من المصطلحات والمفاهيم ففي خلال سنوات السبعينيات عرف بعض الاقتصاديين الحاكمية بانها مختلف الاجراءات الموضوعة محل التطبيق من طرف المؤسسة لأجل ايجاد تنسيقات داخلية بغية تخفيض تكاليف واعباء المبادلات التي يلاقيها السوق حاضرا ، فهدف الحاكمية اذا ، هو تثبيت وتحديد القواعد الجديدة للعمل بين المسيرين

والمساهمين . [٦] وتكرر ظهور هذا المفهوم منذ عام ١٩٨٩ في كتابات البنك الدولي في اشارة الى كيفية تحقيق التنمية ومحاربة الفساد في الدول الافريقية جنوب الصحراء ، ثم مالبث ان اكتسب اهمية خاصة في مجالات الادارة العامة والسياسات المقارنة مع الانتقال من التركيز على مفهوم الحكومة الذي يقوم على مسلمة اضطلاع الوزارة–الحكومة– بالدور الرئيس في ممارسة السلطة ، الى المفهوم موضع التحليل الذي يقوم على مشاركة الجميع للوزارة في ممارسة تلك الادارة[٧].

تم وصف مصطلح الحوكمة من قبل البنك الدولي بانها "اسلوب ممارسة القوة في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من اجل التنمية" اما برنامج الامم المتحدة الانمائي يعرف الحوكمة (governance) على انها "ممارسة سلطة سياسية واقتصادية وادارية في ادارة شؤون بلد ما على جميع المستويات" وتشمل الحوكمة الاليات والعمليات والمؤسسات المعقدة التي يفصح المواطنون والمجموعات من خلالها عن مصالحهم ويسوون خلافاتهم ويمارسون حقوقهم وواجباتهم القانونية . [٨]اذ تتضمن مفهوم الحوكمة على العمليات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات وتنفيذها وتتم الحوكمة كنتيجة للمعاملات والعلاقات والشبكات بين القطاعات المختلفة (الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني) والتي تشارك في تقديم الخدمات ، وكذلك تتضمن الحوكمة القرارات والمفاوضات وعلاقات القوة المختلفة بين اصحاب المصالح والجهات المعنية لتحديد من الذي يحصل على ، على ماذا ، ومتى ، وكيف ، اذ تشمل مفهوم الحوكمة على عدة اطراف اكثر من مجرد الحكومة فهناك العديد من اصحاب المصالح والجهات المعنية المشاركة في ذلك .[٩] وايضا يشمل مصطلح الحوكمة على جميع الاطراف من ذوي المصالح المشروعة في نتائج عملية اتخاذ القرار يمكن ان يكون من الاطراف المشاركة ، ويشمل اصحاب المصالح والجهات المعنية كل من المستخدمين والمستفيدين والجهات الحكومية (مثل البلديات) والمرافق ومزودي الخدمات ومنضمات الغير حكومية وجهات التمويل والمجتمع المدني .[١٠]

اذ تتضمن الحوكمة الجيدة التعاون والبناء بين مختلف القطاعات حيث تكون النتيجة في تحقيق الاستخدام الكفء للموارد وتقديم الخدمات الفعالة والمستدامة واستخدام الطاقة بشكل مسؤول اذ تتم الحوكمة الجيدة عندما يهتم اصحاب المصالح والجهات المعنية ويشاركون بين احدهم والاخر باسلوب قائم على الشفافية والمشاركة وامكانية المسائلة ولغرض تحقيق تقديم

خدمات افضل خالية من الفساد واساءة الاستخدام ويتم ايدائها وتطبيقها في حدود سيادة القانون .[١١] ويشير مصطلح الحوكمة (Gouvernance) الى الخصائص التالية

- الانضباط : يقصد به اتباع السلوك الاخلاقي المناسب والصحيح
- الشفافية : يعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث
- الاستقلالية : لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل
- المسائلة : اي امكان تقييم وتقدير اعمال المسؤول الاداري والتنفيذي
- المسؤولية : اي وجود مسؤولية اما جميع الاطراف ذوي المصلحة في المؤسسة
- العدالة : اي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات اصحاب المصلحة في المؤسسة
- المسؤولية الاجتماعية : اي النضر الى المؤسسة كمواطن جديد .[١٢]

وفي الاطار الاوسع يمكن اعتبار الحوكمة بانها مفهوم احتوائي يتضمن عمليات متعددة الاوجه ، حيث يتم السعي الى تحقيق الاهداف الاجتماعية عن طريق التفاعل بين جميع الاطراف المعنية في حقل معين من التنمية ، تتطلب هذه العملية تشجيع الحوارات الهادفة الى اتخاذ القرار ومشاركة العديد من اصحاب المصلحة ، كما تأخذ بعين الاعتبار الطرق التي تتفاعل من خلالها الحكومات والمنضمات الاجتماعية وكيف ترتبط مع الرأي العام وكيف يتم اتخاذ القرارات وكيف تتم ادارة مفهوم المسائلة .[١٣]

ثانياً: مفهوم الحوكمة المائية

يعد مصطلح " حوكمة المياه " جديداً نسبياً في السياق العالمي في الادارة المائية ، وقد تم التركيز على " حوكمة المياه " خلال المنتدى العالمي الثاني للمياه في مدينة لاهاي الهولندية عندما شددت ((الشراكة العالمية للمياه)) على ان الازمة المائية هي بشكل اساسي ازمة حوكمة . ويشير مصطلح ((حوكمة المياه)) الى نطاق التي يتم تطويرها لتنظيم تنمية وادارة الموارد المائية وتوفير خدمات المياه في مستويات مختلفة من المجتمع مع التاكيد على الدور الذي تلعبه الخدمات البيئية .[١٤]

ويمكن تعريف حوكمة المياه وفقاً للشراكة العالمية على النحو الاتي : ان حوكمة المياه تشير الى مجموعة من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية المعمول بها لتطوير وادارة الموارد المائية وخدمات المياه في مختلف مستويات المجتمع ، في حين ان تعريف الذي قدمه البنك الدولي للمفهوم وصفه بأنه : اسلوب ممارسة القوة في ادارة الموارد الاقتصادية

والاجتماعية للبلاد من اجل التنمية . ومن اشهر تعريفات حوكمة المياه تعريف " بيتر روجرز " الحوكمة المائية : مجموعة من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية الملائمة لتطوير وادارة الموارد المائية وتقديم الخدمات المائية على مختلف المستويات المجتمعية . وتتناول الحوكمة المائية الطريقة التي تتخذ بها القرارات حول المياه : كيف ؟ ، ومن قبل من ؟ ، وتحت اي ظروف ؟ ، وهي تشمل اسلوب صناعة القرارات الخاصة بتوزيع المياه والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية الممارسة للمسؤوليات في مجال المياه .[١٥]

عند مقارنة تعريف حوكمة المياه مع مصطلح الادارة المتكاملة للموارد المائية تبدو الروابط واضحة ، وتستخدم احياتاً على نحو متبادل لكن يجب التمييز بينهما حيث تبلورت عدة مفاهيم حول ادارة الموارد المائية واهمها الارتباط العضوي بين السياسة المائية والتخطيط والادارة حيث تهتم الاولى بتطوير وتحديث الانظمة المائية المتعلقة بالمؤسسات والتقنيات ، اما التخطيط فهو ضبط وترشيد التنمية وقد تم مناقشة مفهوم الادارة المتكاملة للمياه على نطاق واسع في الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة الخاص بالبيئة في ريو دي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٢ والذي أسس الى مبادئ دبلن حيث أكد على المفاهيم الحديثة لادارة الموارد المائية حيث حدد الهدف الرئيسي لها بأنه الاستخدام الامثل للموارد المائية لتحقيق القدر الاكبر من الفوائد للمجتمع بما فيها الفوائد المالية مع الاخذ في نظر الاعتبار العامل البيئي .[١٦]

يتضمن مفهوم الحوكمة المائية والادارة المتكاملة للموارد المائية اربعة ابعاد وهي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية ، كما هو موضح في الشكل (١) ويوفر مفهوم الادارة المتكاملة للموارد المائية توجهاً شمولياً لتنمية وادارة الموارد المائية ويعالج ادارة المياه كونها مورداً وكذلك اطاراً لتوفير الخدمات المائية، ويوفر مفهوم (حوكمة المياه) الاطار الذي يمكن من خلاله تطبيق الادارة المتكاملة للموارد المائية ، ويتعامل مع الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ الابعاد السياسية المتعلقة بتحديد مخصصات وتنظيم ادارة الموارد المائية (الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية) . [١٧]

يتزايد الاعتقاد بان حوكمة المياه والخدمات المائية تكون اكثر فاعلية بوجود مشاركة واسعة لأطياف المجمع المدني بما فيها اطراف المجتمع والمنضمات غير الحكومية والقطاع الخاص

والاعلام التي تدعم الحكومة وادارتها المحلية وتأثر فيها الشكل(٢) ، وتتمحور الحوكمة المائية حول اربعة ابعاد :

١. **بعد اقتصادي** : ويتعلق باستعمال العقلاني والكفئ للمياه ودورها للتنمية الاقتصادية الشاملة

٢. **بعد اجتماعي** : تعتبر امدادات المياه خدمة اساسية وضرورية يحتاجها يوميا كل كائن بشري ، بغض النضر عن جنسه ومستواه الاجتماعي ، لذا يجب توفير تضامن اجتماعي يسمح حتى للطبقات المعدومة بالحصول على الكميات الازمة للعيش . اي بمعنى ضرورة الاستخدام العادل للمياه للمنفقين كافة حتى وان كانت محدودة

الشكل (١) الروابط ما بين الادارة المتكاملة للموارد المائية وحوكمة المياه .

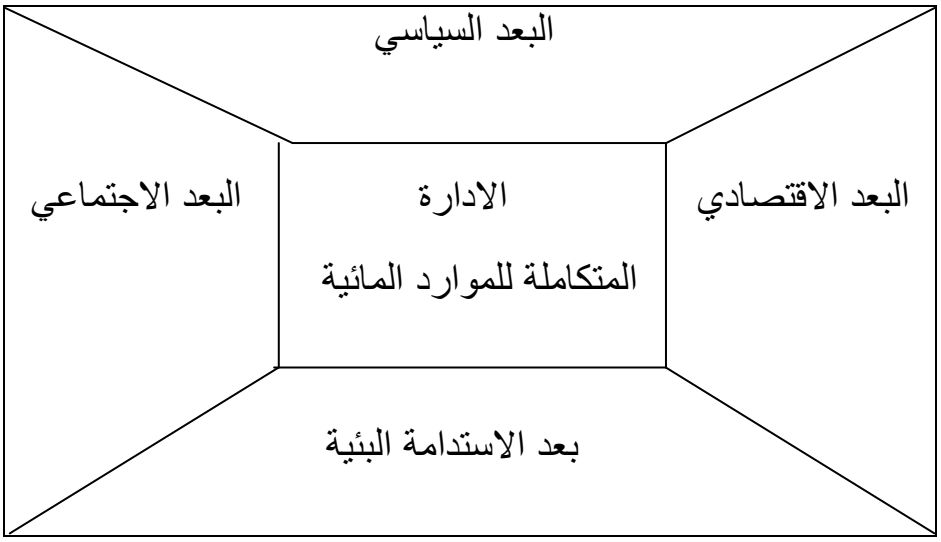

المصدر : صفوت عبد الدايم ونانسي عودة ، مصدر سابق ، ص٢ .

٢. البعد البيئي : الذي يؤكد دوما تعزيز استدامة الموارد المائية وسلامة الأنظمة البيئية

البعد السياسي : وتتمثل في طرح فرص ديمقراطية متكافئة امام جميع اصحاب المصالح لمراقبة العمليات والسياسات والنتائج وتحقيق عدالة التوزيع على مستوى الفئات المهمشة والمحرومة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا . [١٨]

تعد الحوكمة المائية مفقوم يتضمن عمليات متعدد الاوجه يتم من خلالها التوجة نحو تحقيق الاهداف الاجتماعية عن طريق الاهداف المعنية للوصول لمستوى معين من التنمية ، كما تتطلب هذه العملية تشجيع الحوارات الهادفة الى عملية تحسين اتخاذ القرارات وتأخذ في

نضر الاعتبار الطرق التي تتفاعل من خلالها الحكومات والمنضمات الاجتماعية وكيف تتفاعل مع الرأي العام وكيفية اتخاذ القرار وطريقة المسائلة .[١٩]

شكل(٢) القضايا الرئيسية للحوكمة المائية

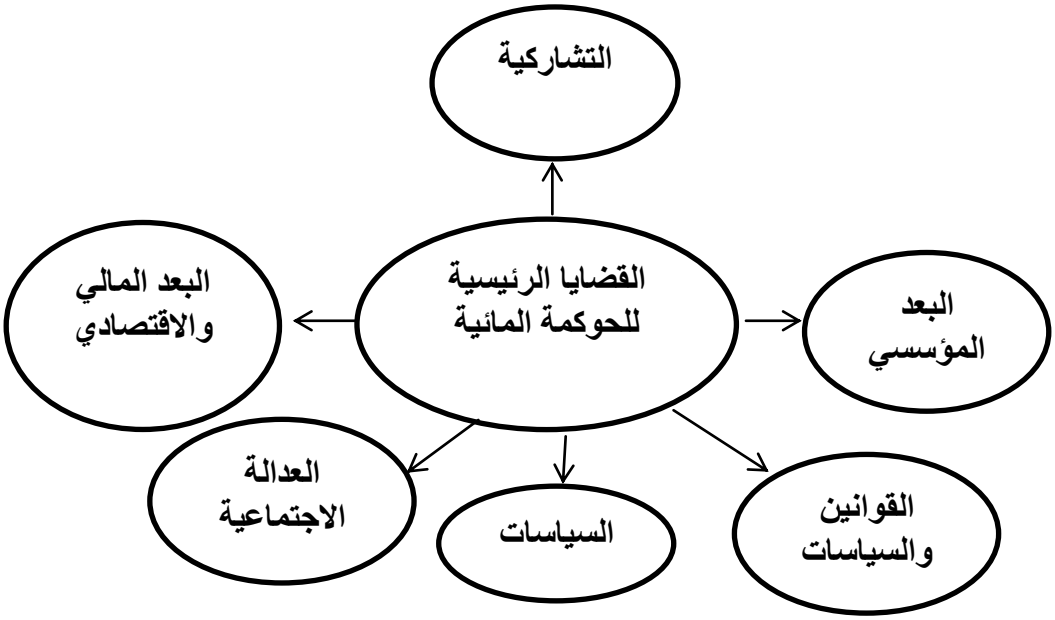

Sourc: ALef Hamdy . La gouvernace de leauen Mediterance , farnce,2012,po 5 .

الحوكمة المائية في محافظة ديالى

ان الازمة المائية في محافظة ديالى هي ازمة في ممارسة الحوكمة والتي تشمل في اوجه التقصير والفشل في توفير المياه الكافية للمناطق الفقيرة في المياه ، وكذلك قلة التشريعات ذات الاهتمام بالمياه والبنية التحتية فيها من سدود ومشاريع وهو ناتج عن تقصير وعدم رؤية واضحة في ادارة الازمات ، وعجز عن تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، وتشير مصطلح (حوكمة المياه) الى النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية الرامية الى تطوير وادارة الموارد المائية وتقديم الخدمات .

مع الاهمية القصوى لإصدار تشريعات مائية لضمان حقوق الملكية العامة والاستخدام للموارد المائية فان العامل الحاسم يكمن في اليات تطبيقها على صعيد الواقع لجني المكاسب ، فمن دون وجود ادارة سياسية لتفعيل التشريعات المائية ، خاصة في الدول المتخلفة ، تصبح التشريعات حبرا على ورق ، ولا يجوز ان تترك صياغة التشريعات المائية للسياسيين والقانونيين من دون مشاركة خبراء المياه ، فالتشريعات المائية يجب ان تستند الى مبادئ

الادارة المتكاملة للموارد المائية والا فأنها تصبح عاملا معرقلا لإجراءات التنمية المستدامة للموارد المائية كونها ذات طبيعة تخصصية ، لا يلم بشؤونها السياسي والقانوني .[٢٠]

وفقا لذلك فمحافظة ديالى تحتاج الى التشريعات المائية لأنها تعد المرتكز الرئيس لضمان نجاح تطبيق السياسات المائية فهي من جهة تساعد في تحقيق العدالة بين مختلف فئات مستخدمي المياه وفي نفس الوقت تساعد في حماية الموارد المائية من الهدر والتلوث والاستنزاف ، سنت الحكومة مجموعة من الاجراءات والنظم الخاصة بحماية الموارد المائية والبيئة في ستينيات وسبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي ولقد صدر العديد من التشريعات والقوانين لحماية البيئة في العراق منها ما يتعلق بالتشريعات المتصلة بالمياه ، مثل قانون تحديد المياه الاقليمية العراقي رقم ٧١ لسنة ١٩٥٨ وقانون الري رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ وقانون مصلحة المجاري رقم ٨٩ لسنة ١٩٧١ وقانون صيانة شبكات الري والبزل وحماية الاراضي المستحصلة رقم١١٢ لسنة ١٩٨٣ وقرارات مجلس حماية وتحسين البيئة بشأن تصريف الفضلات من الوحدات السكنية والمحلات العامة الى الانهار رقم٢ لسنة ١٩٩١ وقرار المجلس رقم٣ لسنة ١٩٩١ بشأن منع ضخ مياه الشرب من خلال الشبكات بدون تعقيم وقرار المجلس رقم٥ لسنة ١٩٩١ بشأن حضر تصريف مياه المجاري المنزلية الى الانهار وقرار رقم٦ لسنة ١٩٩١ بشأن منع استخدام السيارات الحوضية لنقل المياه الثقيلة لغرض تجهيز المواطنين بمياه الشرب وقرار مجلس رقم٢٦٩ لسنة ١٩٩٠ بشأن حضر تصريف المياه القذرة والثقيلة من المحلات او الدور الى المسطحات المائية وفرض غرامات وعقوبات على من قام بنصب مضخة او تجاوز على شبكة المياه المعدة للشرب سواء كانت ضمن حدود البلديات او في القرى والزام المخالف او المسبب بمصاريف ازالة المخالفة او اصلاح التخريب وتعويض الاضرار الناشئة عن ذلك .[٢١] ومن القوانين الاخرى التي صدرت بحق البيئة المائية منها القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٦ من اجل تنظيم استغلال الاحياء المائية وحمايتها اذ ضم هذا القانون العديد من الفقرات التي نصت على المحافظة على الثروة المائية ولاسيما الثروة السمكية ومنع استعمال طرق الابادة الجماعية في صيد الاسماك والمخالفين لهذا القانون يغرم بمئتي دينار او مصادرة عدة الصيد او بالحبس لمدة لا تزيد عن تسعة اشهر [٢٢]، كانت المسطحات المائية من انهار وبحيرات في محافظة ديالى غنية بالثروة السمكية ، وتراقب بحيرة حمرين بالطائرات العامودية وبالأخص فترة تكاثر الاسماك ، لان الصيد ممنوع

بهذه الفترة ، واما في الايام الاعتيادية فيكون الصيد باستخدام الشباك ويمنع استخدام السموم والمتفجرات والمبيدات المتعددة التي تتعارض كليا مع كل ما ينص عليه القانون وما يتطلبه ابسط الاهداف واسس انماء الثروة السمكية في المحافظة .[٢٣] اما بعد ٢٠٠٣ ولأسباب تم ذكرها فيما سبق وفضلا عن سيطرة القاعدة وداعش على بعض مناطق محافظة ديالى فالطرق التي استخدمت في الصيد الطرق الجائرة من الكهرباء والسموم واثر ذلك على الثروة السمكية وكمياتها وانواعها في المحافظة .

وضمت قانون حماية وتحسين البيئة رقم٣ لسنة ١٩٧٩ بمنع تصريف اي مخلفات صناعية او زراعية او منزلية وانقاض الابنية القديمة الى الانهر او المسطحات المائية او المياه الجوفية ، واشارت المادة ٢١ من القانون نفسة الى ان يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن ٥٠٠٠ دينار ولا تزيد عن ٥٠٠٠٠ دينار وفي حال تكرار ارتكاب المخالفة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد عن ستة اشهر . اما المادة الثانية للقانون نفسة فقد اشارت الى انه لا يجوز حفر الابار المائية في حال عدم حصول الحفارة على الاجازة من الهيئة وفق الشروط المنصوص اليها في التعليمات ، اما المادة الخامسة فقد اشارت بانه يعاقب المخالف في حال قيامة بحفر اي بئر دون الحصول على اجازة حفر الابار ويغرم مبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار في المرة الاولى عن كل بئر و ٥٠٠٠ دينار في المرة الثانية فضلا عن حجز مكائنه ومعداته المستخدمة في الحفر لحين حصوله على الاجازة وفي حالة عدم حصوله على الاجازة علية تقديم تعهد بعدم استعماله لهذه المكائن والمعدات لأغراض حفر الابار .[٢٤] واشارت المادة الاولى للقانون نفسة الى صيانة شبكات الري والبزل ومنشأتها وتأمين ادارتها وتشغيلها وفق التصاميم الموضوعة لها ، وحماية الاراضي الزراعية المروية من الاذى والاهمال والملوحة ، اما المادة التاسعة فقد اشارت في حال عدم قيام المزارع بصيانة اي جزء من الجدول او المبزل او المنشأ الذي يخدم ارضة ويقع ضمن مسؤوليته تقوم الهيئة ومديريات الري المختصة بصيانة ذلك الجزء وتستوفي تكاليف الصيانة منه بالأسعار السائدة .[٢٥] وهذه القوانين حققت الى حد ما التنمية المائية والعدالة في توزيع المياه ، وكانت تصل المياه الى كل المناطق بكل سهولة وبدون انقطاع وكانت الاسعار مجانية الى حد ما اما في مجال الزراعة فالحصة المائية المخصصة للأغراض الزراعية كانت تصل الى المزارع وحسب الحصة المخصصة لكل مزرعة وبدون انقطاع ، وكانت البنا التحتية للري بحالة جيدة

ومتكاملة ، فضلا الى ادخال الري الحديث في الزراعة في السنوات الاخيرة اذ قامت وزارة الزراعة بتوزيع منظومات الري الحديث على الفلاحين وبالأخص تحديث الري في بساتين محافظة ديالى الى ان هذه المنجزات التي تحققت في الزراعة اصابتها نكسة وتدهور وتراجع بسبب الاحتلال الامريكي .

فضلا الى ان نجاح الحوكمة في المؤسسات المائية لا يرتبط بوضع القواعد الرقابية بل بضرورة ضمان تطبيقها بشكل سليم وجيد ، لذلك لابد للإدارة المؤسسات من ان تقتنع بأهمية هذه القواعد والضوابط بشكل يساعد هذه المؤسسات على تنفيذ هذه القواعد ، وان نجاح الحوكمة يتطلب وجود نوع من العقاب في حالة الخطأ الى جانب وجود الية لتصحيح الاخطاء وتطبيق المعايير الدولية في الاشراف بهدف الوصول الى اقصى درجات الكفاءة الممكنة .[٢٦] والتراث العربي والعراقي القديم غني بالتشريعات والقوانين الخاصة بالحوكمة ، للمثال لا للحصر قوانين وتشريعات حمورابي طبقت وبدون رحمة على الكل وبدون تمييز ، وفي مجال الزراعة على كل مزارع كبير كان ام صغير ان يطهر الترعة المارة في ارضة ويحافظ على سدودها وان يقوم بما يلزم من الاصلاحات فيها ، فاذا انكسر السدود الملاصقة لأرضة والمسؤول هو عنها ، فأغرقت المياه ارض جارة كان علية ان يسدد كافة الاضرار الناجمة عن تلك واذا لم يملك ما يدفعه كان يباع هو لسد المبلغ وتعويض الضرر ، واهتم ايضا بشؤون البستنه وبالأخص زراعة النخيل وفرض غرامة كبيرة على من يقطع نخلة ، كما تشير المادتان ٦٤-٦٥ الى وجوب تلقيح النخل وفي حالة عدم التلقيح وقلة الحاصل فيغرم . وفي الستينيات القرن الماضي كان من شروط الحصول على اجازة بناء دار زرع نخلة في المنزل .[٢٧]

هذه القوانين والتشريعات الخاصة بالمياه يمكن ان نطلق عليها اليات الحوكمة والتشريعات الخاصة بالحوكمة قد تم تطبيقها في العراق لان الدولة كانت صارمة في تطبيق القوانين ومحاسبة المتجاوزين على المياه سواء المياه المخصصة للشرب او للري ، وكذلك محاسبة وتغريم او سجن من يلوث المياه اما بعد ٢٠٠٣ وبسبب الاحتلال والاوضاع الامنية التي مرت بها المحافظة هذه الاجراءات القانونية الخاصة بالمياه لم تحقق الاهداف المرجوة منها بسبب عدم كفاية المؤسسات المعنية بالمياه ، وتفكك الهياكل المؤسسية ، وغياب التنسيق بين هياكل صنع القرار ، وضعف تبادل المعلومات عن الموارد المائية بين العراق وحكومة اقليم كردستان وايران فيما يتعلق بالبيانات والقياسات والمعطيات الهيدرولوجية الدقيقة

للأحواض المائية المشتركة بين محافظة ديالى وايران وفشل ابرام اتفاقيات تضمن حقوق كل طرف من الاطراف ، فضلا عن عدم وجود الكوادر الفنية والادارية الكفؤة والجيدة التي تقوم بعملية الادارة الرشيدة للموارد المائية ، اذ لاتزال تعددية الهياكل المؤسسية وضعف اليات التنسيق بينها واهمال الاعتبارات البيئية ونقص الكوادر العلمية والفنية المؤهلة وضعف الجاهزية العلمية والتقنية وغياب عدد كبير من الاختصاصات الحديثة وقلة مؤسسات البحث العلمي الخاصة بالمياه [٢٨]ادت الى تجاوز المواطنين على شبكات المياه الصالحة للشرب وزيادة الهدر من الانابيب القديمة المتأكلة وتدهور مشاريع الري والاراضي الزراعية بسبب عدم وجود صيانة لمشاريع الري وصيانة للأراضي التي قد تدهورت بسبب ارتفاع نسبة الملوحة فيها وتلوثها ، ويقوم اصحاب السيارات الحوضية التي تنقل المياه الثقيلة برمي هذه المياه في الانهار بسبب غياب القانون والاوضاع الامنية التي كانت تعيش بها المحافظة.

مبادئ الحوكمة الفعالة

١. الشفافية :

عرفت برنامج الامم المتحدة الانمائي / برنامج ادارة الحكم في الدول العربية (poGAR) الشفافية بأنها تشير الى تقاسم المعلومات والتصرف بصورة مكشوفة ، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما ان يجمعوا معلومات حول هذا الشأن . والتي قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن مساوئ وحماية المصالح ، وتمتلك الانظمة ذات الشفافية اجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام . كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين اصحاب المصلحة والمسؤولين وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور [٢٩]

عرفت الشفافية ايضاً بوضوح التشريعات وسهولة فهمها ، واستقرارها وانسجامها مع بعضها ، وموضوعيتها ، ووضوح لغتها ، ومرونتها وتطورها وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والادارية ويما يتناسب مع روح العصر ، إضافة الى تبسيط الاجراءات ونشر المعلومات والافصاح عنها وسهولة الوصول اليها بحيث تكون متاحة للجميع .[٣٠]

يشار الى ان مبدأ او مفهوم الشفافية هو نوع من انواع الرقابة على العمل التي تمارس من خلال السلطة التشريعية والصحافة ومؤسسات المجتمع المدني بكافه انواعها . ان مفهوم الشفافية يتعدى مفهوم محاربة الفساد . فالفساد ناتج عن عدم وجود الممارسة الديموقراطية ،

وعن انحسار والغاء الحريات العامة ، ومتى اصبح المجتمع ديموقراطياً بالمعنى الحقيقي للكلمة ، تحققت الشفافية واصبحت محاربة الفساد والافساد مهمة ممكنة التحقيق .[٣١]

يمكن القول ان جميع التعريفات تدعو الى جوهر واحد يرتبط بكلمات اربعة هي : المصداقية ، الافصاح ، والوضوح ، والمشاركة . الشكل (٣) .

الشكل (٣) جوهر الشفافية الاوضح

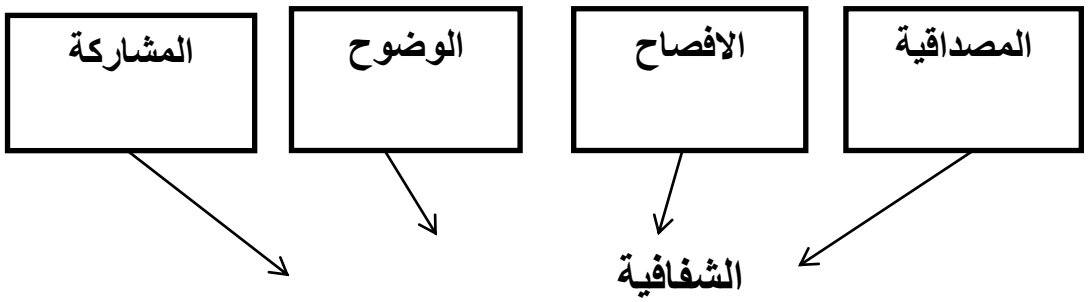

المصدر : ابو كريم ، مفهوم الشفافية لدى الادارة الاكاديمية في الجامعات الاردنية الرسمية وعلاقته بفاعلية الاتصال الاداري ، رسالة دكتورا منشورة ، الجامعة الاردنية ، اليرموك ، ٢٠٠٥ ، ص٣٢.

حرية المعلومات حق اساسي وقد اصبح الان متضمن في الدساتير والتشريعات لمعظم البلدان ، وتمكن هذه القوانين الشعوب من حماية حقوقهم (على سبيل المثال بخصوص خدمات مثل المياه والصرف الصحي) ويمكن استخدامها من قبل الجمهور للحماية ضد سوء الادارة والفساد الحكومي وفساد استهدام السلطة . فبالمزيد من الانفتاح والشفافية في عملية اتخاذ القرار يمكن للمواطنين تحسين الثقة في السلطات المحلية والقومية .[٣٢]

الغرض من هذه القوانين بصفة عامة وهي التي تعرف بأسم قوانين حق الاطلاع على المعلومات هو ان تجعل الحكومة اكثر انفتاحاً وقابلية للمساءلة امام الشعب ، وتوجد قوانين لحرية المعلومات في اكثر من سبعين بلد ، على سبيل المثال الهند وهولندا وفنلندا غيرها . وتتضمن حرية المعلومات ان المواطنين لهم حق الاطلاع على المعلومات العامة الا اذا كانت هناك اسباب جوهرية تستدعي المحافظة على سرية هذه المعلومات على سبيل المثال المعلومات الحساسة المرتبطة بالحاجة للمحافظة على الخصوصية او الحق في الخصوصية او النظام العام او الامن القومي .[٣٣]

ان مبدأ دعم الشفافية من الامور التي تعد بمثابة حجر الزاوية في مجتمعنا ، فالشفافية تنطوي على وضع مدونة سلوك ، تخلق الثقة وتؤكد عليها ، اذ تأتي الادارة بالشفافية كأحد

اهم اركان مقومات ومحاور نجاح التنمية المستدامة ، لانها توفر العمل في بيئة صحية يسوده الثقة فالشفافية منهاج عمل وحياة مستمرة لادارة الاحداث اليومية فتؤدي الى جودة الاداء البشري والمؤسسي وبالتالي تمكن المؤسسات ذات الصلة بالماء (الحكومة والقطاع الخاص ومنضمات المجتمع المدني والمواطنين) من الوصول الى الاهداف ودفع حركة التقدم والنهوض بالمجتمع .[٣٤]

ان تبني المؤسسات المائية مبدأ الشفافية سينهض بها للرقي والتميز في ادائها وتحويل النتائج السلبية الى نواتج ايجابية ، ولهذا ينبغي على المؤسسات والدوائر ذات الصلة باداء الموارد المائية في محافظة ديالى تحمل مسؤولية نشر وتطبيق الشفافية بهدف زيادة القدرة على تقويم الاوضاع وكشف التجاوزات والانحرافات السلوكية والسلوكيات الضارة بالموارد المائية واكتشاف حلول ملائمة للحد منها ، ولكي يكتب لها النجاح في الممارسة الحقيقية لهذا المفهوم ، ينبغي ان تعمل على توضيح الاهداف وتوضيح الوسائل والاليات الازمة لتحقيقها وتدفق المعلومات في كافة مستويات الادارية وفئات المجتمع ، وتبسيط الاجراءات واللامركزية في اتخاذ القرارات ، بهذا فهي تعمل بشكل او بأخر على ترسيخ مبدأ الشفافية في تعاملاتها مع الافراد العاملين في هذه المؤسسات والمديريات والمجتمع الخارجي المستفيد من خدماتها ، وخلق روح الانتماء والسمعة الحسنة بين التنظيمات والمؤسسات المنافسة.

٢. المساءلة

عرف برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) المسائلة على انها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات الازمة لاصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم ، والاخذ بالانتقادات التي توجة لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة او عن الخداع او الغش .[٣٥]

المساءلة ، تستخدم لقياس اداء الشخص موضع المساءلة .و يتضمن المفهوم ان هناك محاسبة قد ترتب على المساءلة ، كمكافأة او ترقية اوقد يصاحب ذلك ايقاع العقوبة او حرمان من مكافأة او ترقية .[٣٦]

اذ يتم تحديد هدف المساءلة بما يقوم الشخص الفرد او المنظمة للمساءلة بموجبه وهو ما يجيب عن السؤال ، لماذا المساءلة ؟ ويرى بيتر اكيون انه يمكن النظر الى اهداف المساءلة ضمن ثلاثة اهداف رئيسية تتضمن :

١. المساءلة كوسيلة للرقابة :. ان الرقابة سابقة لعملية المساءلة ، ولكن المساءلة ترتكز على نتائج العمليات الرقابية فأنها اداة لتوجيه السلوك لان الشعور بحصول المساءلة بموجب نتائج الرقابة يفرض على العاملين ومتخذي القرارات الادارية اعطاء اهتمام اكبر لجعل النتائج المترتبة على قراراتهم متساومة مع الخطط والاهداف المرسومة .[٣٧]

٢. المساءلة كنوع من الضمان :. ان وجود المساءلة يضمن حسن ادارة الحكومة للمشاريع والمديريات والوظائف المخولة لها ،فوجود المساءلة وشيوع ثقافتها بسبب زيادة الالتزام والمراعاة لقيم واخلاقيات الادارة .

٣. المسائلة كعملية للتحسن المستمر : عند تحقيق المسائلة للهدفين السابقين تكون اداه لخفض السلبية في الاداء ومحاولة جادة لتشخيص مواطن الضعف والقوة ومعرفة العوامل المؤدية للقصور في الاداء ، او بيان مواطن القوة وكيفية استغلالها وتوضيفها لتحقيق نتائج ايجابية .[٣٨]

اذ ان الشفافية والمسائلة مفهومات مترابطان يعزز كل منهما الاخر ففي حال غياب الشفافية لا يمكن تطبيق المسائلة ، ومالم تكن هناك مسائلة فلم يكون للشفافية اي قيمة ، ويسهم وجود هاتين الحالتين في قيام ادارة كفوءة وفعالة تؤدي دورها في تقديم الخدمات التي يحتاجها المواطنون مثل خدمات الماء الصافي وخدمات الصرف الصحي ، فمن خلال الوضوح والمكاشفة في كافة الاعمال التابعة للمديريات والمؤسسات المسؤولة عن ادارة الموارد المائية وحرية تدفق المعلومات بالمجتمع والمواطنين يمكن بناء نضام للمسائلة يتسم بنتائج ايجابية ، فيستطيع الافراد واصحاب المصلحة رؤية ما يجري داخل المؤسسة ومن ثم توصيل التغذية الراجعة المناسبة حول درجة تحقيق الحكومات المسؤولة عن قطاع المياه لرسالتها واهدافها مما يسهم في تخفيض الفساد وتعزيز قيم النزاهة تحت مضلة تشريعية تتصف بالوضوح والاستقرار .[٣٩] وعلى القائمين على ادارة المؤسسات المائية والقطاعات ذات الصلة بالمياه في محافظة ديالى السعي الجاد نحو مسألة المسائلة ، وجعل هذه العملية مكونا رئيساً في كافة الوحدات التنظيمية بحيث تمارس جميع المديريات ذات الصلة بالمياه في المحافظة جميع وحدات المسائلة المبنية على المكاشفة والمصارحة بهدف التحسين والتجديد في مخرجات هذه المؤسسات والمديريات وفق الحاجات الوطنية وبما ان الحصول على

المعلومات حق اساسي من حقوق الانسان وشرط مسبق للمسائلة في القطاع المائي [٤٠]. بالتالي تقع على الحكومة في محافظة ديالى مسؤولية انشاء بنية تحتية وادخال الاجراءات المناسبة لجعل المعلومات متاحة لجميع المواطنين ، اضافة الى ذلك فأن الوصول الى المعلومات يجب ان يكون ذو اتجاهين ، حيث تقدم الحكومة والمسؤولين عن القطاع المائي معلومات عن ادائها وتلتمس المعلومات من المواطنين عن آرائهم وذلك لإدماجها في سياسة الحكومة وبرامجها . ولضمان ادارة جيدة للمعلومات ضمن القطاع الحكومي ، يجب الاحتفاظ بالسجلات بشكل دقيق في مديريات الماء في محافظة ديالى اضافة الى نشر المعلومات حول قرارات الحكومة ونشاطاتها وكذلك المعلومات المجموعة من المشاورات الحكومة على نطاق واسع بهدف زيادة امكانية الوصول اليها .

و ان دور الاعلام المستقل في التأكد من المعلومات والتحقق فيها هو ايضا على قدراً كبيراً من الاهمية ليس لإخفاء صفة المصداقية على المعلومات التي ينشرها القطاع الحكومي فحسب ، بل ايضا لبيان قضايا سوء الادارة والهدر والفساد .[٤١] ولان الفساد هو سوء استعمال الوظيفة الحكومية او الموارد المائية لأحراز مكاسب شخصية . فأن مكافحة هذه الظاهرة يجب ان تتم من خلال زيادة المسائلة والشفافية . ومع ذلك تتطلب هذه العملية لأشراف على اداء منضمات القطاع المائي ومواردها المختلفة ومراقبته وتقييمه ، تتطلب ايضا تطبيقا افضل للقوانين والانظمة. [٤٢]وتحقيق العدالة والالتزام بل لقيم الوطنية في الاستقامة وبقواعد الاخلاق في الخدمة التي تقدمها المؤسسات المائية للمواطنين مثل خدمات الماء والصرف الصحي في محافظة ديالى

٣ . المشاركة

لقد اثبتت الدراسات والتجارب في مختلف بقاع العالم ان نجاح اي مشاريع مائية تنموية وضمان ديمومتها لا يمكن ان يتحقق الا من خلال مشاركة السكان المحليين المعنيين في كافة الخطوات التي تسبق تنفيذ المشروع (مراحل التخطيط والتنفيذ) ومن ثم ادارته مباشرة نظراً لانهم هم المستفيدين في النهاية من نتائجه وبالتالي سيعملون بكل جهدهم لتحقيق ادارة سليمة له ، من هذا المنطلق فقد باتت كافة مؤسسات التمويل الدولية تطلب اشراك ممثلي السكان المحليين في كافة المراحل المرتبطة بأي مشروع فهم سوف يشكلون الضامن الرئيس لنجاحة ، ان هذا الامر يتطلب تشجيعهم على تنظيم امورهم من خلال تشكيل جمعيات او

اتحادات تدافع عن حقوقهم المائية ومصالحهم ، اذ ان رفع الوعي لدى اصحاب المصلحة عن كيفية الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم . [٤٣] سيكون له اثراً كبيراً في نجاح مشاريع التنمية المائية في محافظة ديالى تعد مشاركة اصحاب المصلحة امرا مركزيا لتعزيز الحوكمة الرشيدة حيث يخلق ذلك مناخا من المسائلة والشفافية ، كما ان هنا اهمية كبيرة لتحسين ظروف المشاركة ليس فقط لتضمين حاجات واراء وقيم هؤلاء المشاركين المتأثرين من الاصلاحات ، اكثر عمليات مشاركة مستخدمي المياه تنظيما هي في قطاع الزراعة ، حيث حققت عدة دول في المنطقة تقدما ملحوظا في نقل الصلاحيات المتعلقة بتنظيم وادارة انظمة مياه الري الى مجموعات معروفة بجمعيات مستخدمي المياه ، وقد ظهرت مبادرات انشاء جمعيات مستخدمي المياه في اطار مشاريع الري ذات التمويل المتعدد او الثنائي الاطراف . [٤٥]

ان مشاركة المراءة والرجل في الادارة المتكاملة لمصادر المياه دوراً مهماً في تعزيز كفاءة وفعالية المشاريع ، كما وتعمل المشاركة المتساوية للرجل والمراءة على تحسين الاداء وتدعيم امكانيات الاستدامة . اذ ان اندماج المراءة على مستوى صنع القرار وادارة الموارد المائية يعزز السياسات المائية وتجعلها اكثر موضوعية.[٤٦] اذ تعد النساء من المستخدمين الاساسيين للمياه ، حيث تقع مسؤولية تزويد المياه لتلبية الاحتياجات الاساسية في المجتمع على عاتقهن فهن مسؤولات عن الطبخ وتحضير الطعام وغسل الثياب والنظافة وصحة العائلة والعناية بالمرضى . وفي عام ١٩٩٢ تم تبني مبادئ دبلن بشأن المياه والتنمية المستدامة التي دعت الى اتباع منهجية متكاملة للتخطيط والادارة لمصادر المياه وقد أكد البيان الذي صادق عليه اكثر من (١٠٠) دولة على ان النساء يلعبن دوراً مركزياً في توفير مصادر المياه وادارتها وحمايتها . وضرورة الاعتراف بجهود النساء كونهن عاملاً اساسياً في التزود بالمياه واستعمالها وعنصراً اساسياً في الحفاظ على البيئة .[٤٧] اذ تشير بعض الدراسات ان النساء الريفيات في جنوب افريقيا واسيا والمناطق الفقيرة قد يمضين اكثر من (٤) ساعات في اليوم لاستحضار المياه وقد اشار تقرير اليونيسيف الصادر عام ١٩٩٨ ان اكثر من ٥٠ مليون فتاة في عمر المرحلة الابتدائية لا يذهبن الى المدارس لان عليهن جلب المياه والوقود . ان الدور المهم الذي تلعبه المرأة في جلب المياه وتوفيرهُ للعائلة فمن الضروري اشراك المرأة في جميع الادوار في اتخاذ القرارات على جميع المستويات ، ووضع المؤشرات لمراقبة مدى الالتزام والتقييد بهذه المعايير .[٤٨] ومن الضروري فتح مراكز خدمة المياه للنساء ولطبقات الفقيرة في

محافظة ديالى لتعزيز وصولهم الى المياه في بعض قرى محافظة ديالى ، مثل ناقلات المياه او المياه المعبأة في قناني ، واشراك النساء والفقراء في عملية التخطيط والتوزيع على المستوى المحلي . ومن الضروري تخصيص ١٥ % على الاقل من الاستثمارات لتمكين المرأة والفقراء او المساواة في النوع الاجتماعي في برامج ادارة المياه تمشياً مع خطة عمل الامم المتحدة المتعلقة ببناء السلام المراعية لمنظور النوع الاجتماعي . والاستثمار في دراسات متعلقة بالمرأة وادارة المياه وعلاقتها الممكنة ببناء السلام وضمان حقوق ملكية المرأة للموارد المائية .(٤٩)

على مديرية ماء ومجاري محافظة ديالى ومديرية الموارد المائية التنسيق مع جامعة ديالى بعقد ندوات وفتح دورات لتوعية النساء ، لان المرأة المراقب لضبط عمليات الاستنزاف المائي في المنزل وان توعيتها هي اولى خطوات وقف الهدر والتلوث ، وعلى اتحاد النساء والجمعيات الفلاحية عقد ندوات في القرى والارياف لربات البيوت والعاملات في الزراعة وتربية الحيوانات للحفاظ على المياه وترشيد استهلاكها ، وان اهتمام المرأة بترشيد استهلاك المياه في المنزل سيوفر على المدى البعيد كميات هائلة من المياه الصالحة للشرب والتي تمثل ثروة وطنية .

١. الوصول الى انظمة عادلة

يقصد بها درجة تقديم الحكومة ، المجتمع المدني ، القطاع الخاص الخ ، للخدمات على قدم المساواة ، وطبقاً للاحتياجات ومبدأ تكافؤ الفرص . (٥٠)

ان حوكمة المياه الفعالة التي تروج لمبادئ الادارة المتكاملة للموارد المائية يجب ان تقدم اطار عمل حيث كل شخص لديه امكانية الوصول للمياه ويمكن تحقيق ذلك عملياً من خلال الوصول الى العدالة . اما من الناحية العملية فأن هذا يعني انه يجب ان تكون هناك اطارات عمل قانونية لتقديم الحلول التي تمكن المستخدمين من طلب حقوقهم من الاشخاص المسؤولين ، ويتطلب ذلك ليس فقط اطار العمل القانوني الفعال ولكن ايضاً المؤسسات التي تعمل بصورة جيدة وفعالة .(٥١)

ان العدالة الاجتماعية ، بصفتها هدفاً واضحاً من اهداف تحقيق فعالية الحوكمة ، ينبغي ان تكون هدفاً للخيارات السياسية ، اذ ينبغي ان تقوم السياسات بصفة رئيسة على المناهج التي تسمح بالمشاركة الهادفة لجميع اصحاب المصلحة ،وبغض النظر عن المكانة

والنفوذ الاجتماعي ، يجب ان تتاح لجميع الفئات فرصة التعبير عن مطالبها ومخاوفها في بيئة تتمتع بالانفتاح والشفافية ، كما يجب النظر في قضايا المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية اثناء صياغة السياسات ، كأحد الشروط الاساسية لتحقيق فعالية حوكمة المياه ، ولكي تدرك البلدان الهدف من الشمولية ، فأن عليها ان تتجاوز التدابير التشريعية ، وعمليات المشاركة المنظمة وتواصل العمل على تحقيق التغير الثقافي .[٥٢] وفي محافظة ديالى وقبل عام ٢٠٠٣ كانت المياه تصل الى جميع المناطق في الاقضية والنواحي بشكل عادل وبدون تمييز بين منطقة واخرى وبانتظام وكانت الاسعار الى حد ما مجانية ، وللزراعة حصتها المائية وبشكل منتظم وبدون تجاوز على حصة الفلاح ، لان التشريعات والقوانين الحكومية تحمي حقوق الفلاحين المائية ، وكانت البنى التحتية لمياه الشرب ومياه الري في حالة جيدة ، وكانت في المحافظة ادارة وتنمية للموارد المائية وقوانين خاصة للمحافظة عليها من التلوث والهدر اما بعد ٢٠٠٣ والظروف الامنية والسياسية والعسكرية التي عاشتها المحافظة ادت الى اهمال البنى التحتية لمياه الشرب ومياه الري وحرمان نسبة كبيرة من سكان الاقضية والنواحي من مياه الشرب وخاصة المناطق البعيدة من مراكز المدن واطراف القرى التي طالتها يد الارهاب والتخريب والتي لازالت محرومة من مياه الري بسبب تخريب البنى التحتية ، ومن الممكن تحقيق العدالة في حالة ايصال المياه الى الجميع وبدون تميز بين منطقة واخرى وبالأخص الطبقات المهمشة التي تسكن المناطق العشوائية وبالأخص الاراضي الزراعية وبساتين النخيل التي تحولت بسبب ضعف الحكومة والفساد الاداري الى وحدات سكنية تفتقر الى المياه وخدمات الصرف الصحي ومثال على ذلك منطقة كاطون وحي المصطفى والاحياء الاخرى من بعقوبة والاحياء المنتشرة في خانقين وجلولاء كلها تفتقر الى المياه ومجاري الصرف الصحي .

٢. الاستجابة

كانت القادة والهيئات الخاصة بالمياه قبل عام ٢٠٠٣ تستجيب لطلبات المواطنين وسد حاجتهم من المياه الصافية ولكافة افراد المجتمع وبدون تميز بسبب الجنس والعرق والمناطقية ، الكل كانوا يحصلون على المياه وطيلة ايام الاسبوع وبشكل منتظم ومبرمج وبكميات كافية ، اما بعد عام ٢٠٠٣ استلمت مسؤوليات المؤسسات المائية قيادات سياسية غير مختصة وضعيفة وغير مؤهلة ، مما ادى الى تأزم الوضع المائي في محافظة ديالى ، واصبحت المياه

شحيحة وملوثة لا تسد حاجة محافظة ديالى من مياه الشرب ومياه الري . والسبب الفساد الاداري وعدم تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه بشكل جدي لغياب النزاهة والرقابة على عمل المؤسسات المائية مما ادى الى غياب العدالة واختلال في توزيع المياه بين المناطق في جميع المدن وقرى اكثر من المناطق الاخرى واصبحت اطراف المدن والقرى محرومة من المياه النقية ، وباتت العشوائيات السكنية التي انتشرت في المحافظة على نطاق واسع في السنوات الاخيرة محرومة من الخدمات البلدية وبالأخص المياه النقية والتي هي حق من حقوق اي مواطن .ويرجع عدم الالتزام بأجراء اصلاحات في القطاع المائي وتنفيذها في محافظة ديالى لارتباط عملية التطبيق بالقدرات الادارية ، وان القدرات الادارية في القطاع المائي ضعيفة وغير كفؤة وتتسم طريقة التفكير بالجمود الشديد ولا تعترف بتعديل السياسات كلما انتقلنا للمستويات المحلية لتحقيق الاستجابة الامثل ، والافتقار لقدرات التفتيش والرصد وقلة الاجراءات والقوانين الخاصة بكشف الانتهاكات وتقييم العقوبات ، وضعف التمكين ، وعملية الرصد الفعال هو الذي يمنح السياسات سمة التناغم مما يسمح بالتخصيص المالي بين اوليات الاصلاح ولذلك يجب ان تمتلك اصحاب المصلحة مستخدمي المياه من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني القدرة على رصد جودة القرارات وكيفية تطبيقها .

الاستنتاجات

١. ان ازمة المياه في محافظة ديالى هي ازمة في ممارسة الحوكمة التي تتمثل في اوجه التقصير والفشل في توفير المياه الكافية لسكان .
٢. قلة التشريعات ذات الاهتمام بالمياه والبنية التحتية من السدود والمشاريع وهو ناتج عن تقصير وعدم رؤية واضحة في ادارة الازمات .
٣. عدم تطبيق القوانين والانظمة الخاصة بالمياه من قبل المواطنين بسبب ضعف الحكومة والفساد الاداري وبالأخص بعد عام ٢٠٠٣ والاحتلال الامريكي وسيطرة القاعدة وداعش على مدن وقرى محافظة ديالى .
٤. ضعف الوعي المائي وثقافة ترشيد المياه لدى المواطنين في محافظة ديالى
٥. غياب دور المرأة والقطاع الخاص ومستخدمي المياه في ادارة الموارد المائية وعملية صنع القرار.

التوصيات

١. نوصي بتطبيق القوانين والانظمة الخاصة والانظمة الخاصة بالمحافظة على الموارد المائية من الهدر والتلوث وترشيد استخدام المياه ونشر الثقافة المائية بين المواطنين والفلاحين
٢. توظيف الحوكمة بعملياتها المتعددة الاوجه في حل مشكلة الموارد المائية في محافظة ديالى
٣. تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من الشفافية وحق المواطنين في الاطلاع على المعلومات الخاصة بالمياه واستخدامها ضد سوء الادارة والفساد والمساءلة في جعل الحوكمة اكثر انفتاحا وقابلية للمساءلة اما الشعب .
٤. ضرورة اشراك المرآه والرجل في ادارة الموارد المائية لما لها من دور في تعزيز كفاءة وفعالية المشاريع وكما وتعمل المشاركة المتساوية للرجل والمرأة على تحسين الاداء وتدعم امكانيات الاستدامة ، اذ ان اندماج المرأة على مستوى صنع القرار وادارة الموارد المائية يعزز السياسات المائية وتجعلا اكثر موضوعية .
٥. على مديرية ماء ومجاري ديالى التنسيق مع جامعة ديالى بعقد ندوات وفتح دورات لتوعية النساء بأهمية ترشيد استخدام المياه لان المرآة المراقب الاول لضبط عمليات استنزاف المائي في المنزل وان توعيتها هب اولى خطوات وقف الهدر والتلوث .
٦. فتح اقسام لدراسة الموارد المائية وتعريف الطلاب بأهمية المياه والمحافظة عليها من الهدر والاستنزاف والتلوث.
٧. اعتماد منهج في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعات لبيان اهمية المياه في الحياة وضرورة المحافظة عليها من الهدر والتلوث .

Abstract

Water governance is a strategic choice for developing water resources in Diyala Governorate

Diyala University / College of Education Of Humanities y

The key: governance, water, Diyala

The research is extracted from a PhD thesis

M. M. Sarah Abdullah Hassoun Prof.Dr. Abdul Amir Abbas Al-Hayali

Diyala University/College of Education for Human Sciences

This study addressed the governance of water resources in Diyala Governorate in addition to diagnosing and evaluating the strategy of water resources governance in the province as an important component of sustainable development, and the study concluded that water resources are considered one of the most important issues that occupied public opinion at the local and national levels with a view to enabling and sustaining the sustainable and optimal use of resources On the national level, the government has enacted a set of laws and legislations to protect water resources, as it has allowed effective management of the use of water resources in line with social and economic development trends and the protection of natural ecosystems, embodied in the development of indicators of the structural capabilities of water resources and the enhancement of the level of services, either after In 2003, these laws and legislations related to water and their application became ink on paper due to administrative corruption, weak institutional infrastructure and a deterioration in water governance systems, and this was reflected through unequal allocation of water resources and waste in use, increased levels of pollution, lack of transparency and inefficiency in water services, and they became governance and management Water resources matter Inevitable in order to achieve the needs of the present and the future in a sustainable way in addition to ensuring environmental protection.

المصادر

- يداً بيد نضع لهدر المياه حد ، سلطة المياه الفلسطينية ، الضفة الغربية ، ص٤ ، على الرابط
  - https;//pwa.ps/userfiles/filel
- زوبيدة محسن واولاده حيمودة عبداللطيف ، الحوكمة المائية كمقارنة لتسيير المتكامل للمياه في الجزائر ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، المجلد ٢ ، العدد ٥، جامعة قاصدي ، ٢٠١٤ ، ص١٠٦ .
- حوكمة المياه ، على الرابط www//samehrg.blogspot.com/2012/12/blog.post.html.

- ميادة بلعايش وسارة بركات ، حوكمة المياه والادارة المتكاملة للموارد المائسة (دراسة التجربة الفرنسية) ، مجلة اقتصاديات المال والاعمال ، العدد السادس ، ٢٠١٨ ، ص٣٥٨.
- عبدالامير عباس الحيالي ، الحوكمة المائية خيار استراتيجي لتنمية الموارد المائية ، المؤتمر العلمي الدولي العاشر ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ديالى ، ١٠-١١نيسيان ، ٢٠١٩،ص٤.
- طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات ، الدار الجامعية ، عين الشمس ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص٥.
- محمد حسن اسماعيل احمد علي ، "حوكمة المياه في الاتحاد الاوربي البعد التشريعي والبعد المؤسسي ٢٠٠٤-٢٠١٢" ، رسالة ماجستير ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠١٥ ، ص٣٦.
- صفوت عبدالدايم ونانسي عوده ، "حوكمة المياه" ، تقرير جامعة الدول العربية الفصل الخامس عشر ، ص١٠.
- بوابة تقييم حوكمة المياه UNDP على الرابط www.latroppag.gro
- دندوفي سمية ، حوكمة المياه كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خضر ، ٢٠١٧ ، ص٣.
- دليل التدريب على نزاهة ادارة المياة ، ص١٠٧
- زوبيده محسن واولاد حيموده عبداللطيف ، الحوكمة المائية كمقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر ، مصدر سابق ، ص١٠٧.
- Graham,j,,and T.plumptre.2003.priciples for good gonverance in the 21 st century
- عمار ياسل جاسم ، تراجع الموارد المائية في العراق من منضور القانون الدولي للمياه العذبة ، مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقي للطباعة والتوزيع ، ط١ ، ٢٠١٧ ، ص٩٣ .
- مريم عبد السلام موسى ، حوكمة المياه ، على الرابط www/acrseg/40687.
- محمد احمد السامرائي ، ادارة استخدام المياه ، مصدر سابث ، ص٢٢.
- Abdel-dayem,s.;Hovevnaars; Mollinga'p.scheuman waslootweg;steenbergen,f.van.2004.Reclaimingprainage

;Towards an integrated Approach . Agricultural and Rural Development, Report 1 , , Washington on , D.C

- مرغاذ لخضر واخرون ، مصدر سابق ، ص١٠.
- عبد الأمير عباس الحيالي ، مصدر سابق ، ص٨.
- صاحب الربيعي ، الادارة المتكاملة للموارد المائية ، مصدر سابق ، ص١٣٩ .
- قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل ، رقم القرار ٢٩٦ ، ١٩٩٠.
- حنان نعمان القره لوسي ، التحليل المكاني لتلوث نهر دجلة بمضخات الرئيسية للمياه العادمة واثارها البيئية ضمن مدينة بغداد للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٢ ، اطروحة دكتورا ، كلية التربية ابن الرشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، ص من٣٥١-٣٥٣ .
- كمال محمد سعيد خياط ، دراسة اقتصادية للثروة السمكية في العراق ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص١٣.
- علي ياسين عبدالله ، الموارد المائية في حوض نهر العظيم ادارتها وسبل تنميتها ، مصدر سابق ، ص٢٧٤.
- وزارة الموارد المائية ، مجموعة القوانين والقرارات والتعليمات النافذة الخاصة بالري مع قانون تحصيل الديون الحكومية وبيع اموال الدولة ، قسم الشؤون القانونية ، ٢٠٠٦ ، ص٢٣٩.
- صادق راشد الشمري ، الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع ، ٢٠٠٨ ، ص١٢٤ .
- عبدالله حسون محمد ، مشكلة المياه في محافظة ديالى وطرق معالجتها ، مصدر سابق ، ص٣٦.
- اياد خلف علي ، عبدالرزاق يوسف نصرالله ، تحديات الامن المائي العراقي والخيارات المتاحة لتحقيقه ، مصدر سابق ، ص٥٤.
- فاطمة الموقت واخرون ، مساءلة العمل الاهلي الفلسطيني ، دراسات تقييمية ، القدس ، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة ، أمان ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٧ ، ص٦٨ .

- عبد الخرابشة ، الشفافية في الخدمة المدنية ، تجربة ديوان المحاسبة ، الاسبوع العلمي الاردني الخامس ، المجلد الثاني ، عمان ، الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٩٧ ، ص٣٤١ .
- معهد البنك الدولي ومنظمة الشفافية العالمية ، دليل تطوير الشفافية والنزاهة والمساءلة في امداد المياه البلدية والصرف الصحي ، ٢٠٠٩.
- شبكة نزاهة ادارة المياه ومنظمة الشفافية العالمية ، اتفاقيات النزاهة في قطاع المياه ، دليل التنفيذ للمسؤولين الحكوميين ، ٢٠٠١.
- سامي الطوخي ، الادارة بالشفافية ، اكاديمية السادات للعلوم الادارية ، مركز البحوث والمعلومات ، البحوث الادارية ، مجلة علمية محكمة ، العدد الاول ، ٢٠٠٢ ، ص٣.
- . برنامج ادارة الحكم في الدول العربية (PoGAR) ، ص٢، متاح على الرابط http//: www.pogarorg/arabic/governance/transparency.aspx
- . مي محمد محمود الحسن ، درجتا المسائلة والفاعلية الادارية التربوية والعلاقة بينهما لدى مديري المدارس الحكومية والثانوية ومديراتها في محافظات الضفة الغربية من وجهة نضر العاملين في مديريات التربية والتعليم ، نابلس ، جامعة النجاح الوطنية ، ٢٠١٠ ، ص١٣ .
- عبير مصلح واخرون ، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ، ط٤ ، ٢٠١٦ ، ص٦٦.
- نعيمة محمد حرب ، واقع الشفافية الادارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة قسم ادارة الاعمال ، غزة ، ٢٠١١ ، ص٤٢-٤٣.
- احمد فتحي ابو كريم ، مفهوم الشفافية لدى الادارة العليا وعلاقته بالاتصال الاداري ، رسالة دكتورا منشورة ، الجامعة الاردنية ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص٤٢ .
- عالية حميد عارف ، دور المشاركة المجتمعية في ضل القرار والمسائلة دلالات من خبرات دولية ، المجلة العربية للإدارة ، مجلد ٣٤ ، العدد ١ ، جامعة القاهرة ، مصر ، ٢٠١٤ ، ص٢٢١.

- عالية حميد عارف ، دور المشاركة المجتمعية في ضل القرار والمسائلة دلالات من خبرات دولية ، المجلة العربية للإدارة ، مجلد ٣٤ ، العدد ١ ، جامعة القاهرة ، مصر ، ٢٠١٤ ، ص٢٢١.
- صندوق النقد الدولي ، المالية والتنمية ، الشرق الاوسط وشمال افريقيا على عتبة التغيير ، اذار ، ٢٠٠٣ ، ص١٠ .
- الشفافية والمسائلة في القطاع الحكومي في بلدان عربية مختارة ، سياسات وممارسات ، برنامج الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٤ ، ص٦٢ .
- . الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة ، ص١٤ .
- .Abdle-dayem.s;Hedvenaars j;Molling a p.q scheuman
- w;slootwey.R;steenbergen,f,van 2004.reclaiming Drainage ; Towards an integrated.Approach.Agricultural and Rural Development – Report 1. Washington.D.C
- الاسكوا ، ادماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الانمائية ، مصادر المياه والحماية البيئية ، الامم المتحدة ، نيويورك، ٢٠٠٨ ، ص١٩
- علي محمد عبدالله ، المرأة العولمة والعطاء ، وكالة الصحافة العربية ، ٢٠١٣ ، ص٥٥ .
- الاسكوا ، ادماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الانمائية ، مصدر سابق ، ص٢٩ .
- بلقيس زبارة ، تعزيز دور المرأة في ادارة المياه في اليمن ، معهد الدراسات الشرقية والاسيوية ، جامعة بون ، ٢٠٠٤ ، ص١٠ .
- خلف عبدالله ، الحوكمة في القطاع العام ، مقال على الرابط
  - https; www. Google. com/amp/s/ mqqal / .com
- . دليل التدريب على نزاهة ادارة المياه ، ص١٤ . watergovernance.org/wp-content/uploads/2015/12/WI-Manual-Arabic-web.pdf
- . سامي الطوخ ، الادارة بالشفافية ، مصدر سابق ، ص ٥ .